تكشف طبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة للكيان الصهيوني ، بعض الاهداف العامة للاجتياح الاسرائيلي للبنان من الناحية الاقتصادية ، فقد «بلغ العجز التجاري في اسرائيل خلال شهر كانون الثاني عام ١٩٨٢ ٣٣٦ مليون دولار ، اي بزيادة نسبتها ٧٠٪ من حجم العجز التجاري في اسرائيل في نفس الشهر من العام ١٩٨١ ، ونسبت مصادر اقتصادية هذه الزيادة التي تقلص التصدير بنسبة ٢٦٪ ، في حين زادت الواردات بنسبة ٤٪» «١» وحسبما ذكرت هآرتس (١٩٨٢/٦/١) ، فان «الخسائر الناجمة عن القحط في موسم الشتاء ١٩٨٢/١٩٨١ — بلغت اكثر من مليون شيكل» ، وفي تقرير مقدم من حاكم بنك اسرائيل د . موشي مندلباوم الى الكنيست والحكومة ذكر : «انه قد طرأت مؤخرا زيادة على التضخم المالي ، ودعا الحكومة الى تخفيض الموازنة باعتبار ذلك الشرط الضروري لتجديد الانتعاش ولكبح التضخم» «٢» ، ونقلت صحيفة معاريف (١٩٨٢/٧/١) انه «تم تخفيض قيمة الشيكل بالنسبة للدولار خلال الشهور الستة الاولى من هذا العام — ١٩٨٢-بنسبة ٥٤ر٢ . اي بنسبة اعلى من ارتفاع جدول الغلاء» .

ومن جانب اخر فقد نقلت الانباء الصحفية الاسرائيلية نبأ بدء (٣٥٠) الف عامل في الخدمات الحكومية اضراباتهم التباطؤية في اعمالهم في اطار صراع مكشوف بين الهستدروت ووزير المالية الاسرائيلي ، وفي وقت لاحق كشف تقرير نشره بنك اسرائيل عن ان ميزان الهجرة الى اسرائيل ومنها قد اصبح سلبيا لاول مرة منذ انشائها ، وان عدد الذين غادروها عام ١٩٨١ ، فاق عدد المهاجرين اليها ب١١ الف شخص «٤» يضاف الى ذلك كله ، ما تناقلته وكالات الانباء عن الصراعات بين الحكومة والهستدروت فيما يتعلق بشركة «العال» ، وما آلت اليه هذه القضية .

الى ماذا تشير هذه الارقام ؟ . انها تشير الى جملة الحقائق التالية :

١ — ان الكيان الصهيوني يعاني من ازمة اقتصادية خانقة ، لاسيما في ميزانه التجاري بسبب انخفاض نسبة التصدير وخاصة الصناعي ، حيث تتراكم المنتجات الصناعية الباحثة عن اسواق لتصريفها .

٢ — ان التصدير ، والصناعي خاصة ، يمكن ان يعوض عن خسائر القحط في الموسم الزراعي الشتوي الماضي ، وان يساهم في كبح معدلات التضخم الاخذة في الارتفاع ، ويعزز مكانة الشيكل في مواجهة العملات الاخرى وخاصة الدولار — محليا-.

٣ — ان تحسين الاوضاع الاقتصادية ، وحركة سوق العمل ، يمكن ان يحدا من معدلات حركة الهجرة المعاكسة من الكيان الصهيوني ، والتي ترتفع ، هربا من الوضع الاقتصادي والمعاشي المتأزم داخل الكيان ، ومن اوضاع اخرى ليس هنا مجال لذكرها .

٤ — ومن شأن تحسن الوضع الاقتصادي الاسرائيلي ، ان يساهم في حل المشكلات الاجتماعية التي تواجهها سلطة الليكود ، وابرزها الاضرابات العمالية ، وصراع السلطة مع الهستدروت ، مما يؤدي الى تحسين موقف السلطة السياسي .

جانب اخر من ازمة الكيان الصهيوني ، هو مسألة المياه ، فالكيان الصهيوني يعاني من ازمة مياه حقيقية ، تتفاقم يوما بعد يوم ، اذ تقدم الارقام المائية صورة واضحة عن حقيقة الوضع المائي الصعب ، فنسبة ٩٥ — ٩٨٪ من كمية المياه القابلة للتجدد تستهلك سنويا (تبلغ كمية هذه المياه ما بين ١٦١٠ — ١٦٥٠ مليون متر مكعب) ، فقد بلغ استهلاك المياه في «اسرائيل» سنة ١٩٧٨ حوالي ١٥٩٠ مليون متر مكعب ، ويتزايد سنويا ما بين ١٥ — ٢٠ مليون متر مكعب ، وقدر ان «اسرائيل» سوف تكون قد استهلكت ١٧٥٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨٠ ، ويرتفع هذا الرقم الى حوالي ١٧٩٠ مليون متر مكعب حاليا ، وفق معدلات الزيادة السنوية لاستهلاك المياه ، هذا اذا تجاوزنا الحملة المحمومة التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية لتوسيع المستوطنات ، واقامة المستوطنات الجديدة في المناطق العربية المحتلة ، ولاسيما الضفة الغربية ، والتي سوف تحتاج الى كميات كبيرة من المياه ، سواء للاستخدام في الزراعة والصناعة ، او للاستخدام المنزلي والمدني .

وامام هذا الوضع . ما الذي يمكن ان يقدم حلا مقبولا للسلطات الاسرائيلية لمواجهة ازمة المياه ؟

اذا تجاوزنا الحلول الفنية التي تلجأ اليها السلطات الاسرائيلية عبر تطعيم السحب وتعديل الطقس ، تحلية مياه البحر ، استصلاح شبكة المجارير ، تطوير تكنولوجيات توفير المياه . فاننا سنجد انفسنا امام سعي السلطات الاسرائيلية للاستيلاء على مصادر المياه في المناطق العربية المحتلة بفلسطين المحتلة سواء مياه نهر اليرموك (٤٠ مليون متر مكعب التدفق الموسمي) والتي يستغلها الاردن ، او مياه النيل في مصر ، او مياه الليطاني في جنوب لبنان . ويظهر مدى الاهتمام الاسرائيلي بالمياه العربية من خلال الاطماع الصهيونية التاريخية في الاستيلاء على مصادر المياه شمال فلسطين في الجولان والجنوب اللبناني او ما يسمى بروافد نهر الاردن ، ومن خلال السياسة الاسرائيلية ومواقفها بصدد المياه منذ مشروع جونستون ١٩٥٣ ، الخاص باستغلال روافد نهر الاردن في الاراضي السورية ، واللبنانية والاردنية ، والاراضي المحتلة ، وحتى اتفاقيات كامب ديفيد ، سعي اسرائيل للحصول على جزء من مياه النيل .

ويفعل الغزو الاخير للبنان ، استطاعت اسرائيل ان تسيطر على الجنوب ومياهه ، وخاصة على مياه الليطاني ، وبدأت بالفعل في اقامة القاعدة التحتية لاستغلال مياه الليطاني ، ولو اننا لانملك ارقاما دقيقة ، تحكي بصورة واضحة مقدار الاهتمام والجدية الاسرائيليين للتعامل مع مسألة مياه الجنوب ، ولكن ذلك ستبدى بكل وضوح من خلال المحادثات اللبنانية — الاسرائيلية لتسوية الوضع اللبناني ، وستضغط اسرائيل بكل قوة على السلطة اللبنانية لضمان مشاركتها على الاقل في مياه الليطاني كجزء من ثمن انسحابها من الاراضي اللبنانية .

بمعنى ما ، فقد أضيفت مسألة المياه ، الى الوضع الاقتصادي المتأزم داخل الكيان الصهيوني الى جانب العوامل الاخرى ، وخاصة السياسية لتدفع السلطات الاسرائيلية للاقدام على عملية عسكرية محسوبة التفاوض بشكل مسبق تحت يافطة «محاربة التخريب في لبنان» ، و«حماية مستوطنات الجليل» ، وكان ذلك يخفي وراءه حقيقة ان اسرائيل قد ضاقت بتوهمها الاقتصادي ، وقررت ان توسعه باتجاه لبنان ، بحيث تحل جزءا من ازمتها الاقتصادية . في وضع شبيه بالوضع الاسرائيلي عشية عدوان حزيران ١٩٦٧ . والذي وجد حله في الاستيلاء على المناطق العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء . وعليه فقد توافقت الاهداف السياسية مع الاهداف الاقتصادية .

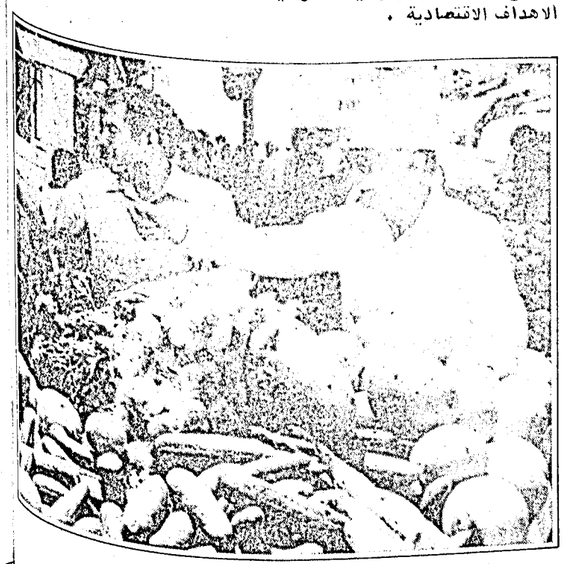

الخضار والفاكهة

وتشير هذه الحقائق الى جملة الاهداف غير المباشرة للغزوة الاسرائيلية من الناحية الاقتصادية ، بل ان بعضها يشكل بالفعل اهدافا اسرائيلية اقتصادية مباشرة للغزو ، لاسيما تلك التي تلتقي مع الاهداف الاستراتيجية الاقتصادية للمشروع الصهيوني .

الاهداف الاسرائيلية :

منذ الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان في اذار ١٩٧٨ ، بدأت السلطات الاسرائيلية تجري ترتيباتها على اساس الهيمنة على الجنوب اللبناني ، والاستيلاء على مياه الليطاني ، ولم تجد قرارات وجهود الامم المتحدة ، وخاصة قرارها رقم ٤٢٥ لعام ١٩٧٨ ، ووضع القوات الدولية في شتى اسرائيل عن تنفيذ مخططاتها في الجنوب ، اذا استثنينا احتلالها بخلق دويلة اقتصادية ذات طبيعة كولونيالية مع هذا الوجود المختلق في الجنوب . وعبر « لبنان الحر » نموذجا اخرا ومشوها لكيانها ، وبدأت في اقامة علاقات ماسمي بـ « الجدار الطيب » . رأحت دويلة سعد حداد تصدر اليد العاملة الرخيصة والعاطلة عن العمل الى « اسرائيل » للعمل في مشاريعها ومستوطناتها . وتصدر ايضا بعض المنتجات الزراعية الى الاسواق الاسرائيلية مقابل استيراد المنتجات الاسرائيلية والسلع الصناعية . وبلغ حجم التبادل التجاري بين «الشريط الحدودي» و«الكيان الصهيوني» ٤٠٠ الف دولار شهريا ثمنا للبضائع المارة عبر الحدود ، والتي كانت تمر بموجب تصاريح تعطى من مدير المنطقة الشمالية في وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية يشعياهو بن نسغي «٥» وكان وجود القوات المشتركة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية في الجنوب ، احد الموانع الهامة لتسرب البضائع الاسرائيلية الى خارج الشريط الحدودي ، وفي هذا يمكن فهم احد جوانب المطلب الاسرائيلي بدفع هذه القوات خارج المنطقة ، والقيام بعملية شاملة ضدها وصولا الى بيروت والجبل والبقاع .

ان السلطات الاسرائيلية ، وهي تعد للعملية الشاملة ضد لبنان ، والتي شرعت في تنفيذها في حزيران ١٩٨٢ ، كانت تلاحظ :

١ — الدور الخاص للاقتصاد اللبناني من حيث هو اقتصاد اقليمي ، يقدم الخدمات البنكية والتجارية ، وخدمات الترانزيت والخدمات السياحية وغيرها لمعظم دول شرق البحر الابيض المتوسط والخليج العربي وايران .

٢ — ان الاقتصاد اللبناني ، وما جرته احداث الثماني سنوات الماضية ، قد فقد الكثير من ديناميكية ، وميزات قوته وصموده بين اقتصاديات بلدان المنطقة عموما ، وخاصة لجهة هجرة الرساميل والخبرات منه ، وتأثر حركة الترانزيت والسياحة بفعل الاحداث الداخلية .

٣ — ان طبيعة التعامل الاقتصادي بين «اسرائيل» ودويلة «لبنان الحر» الذي تسيطر عليها مليشيات سعد حداد ، كان يميل لصالح «اسرائيل» ، مما يعطي مؤشرات لطبيعة التعامل المنتظر بين «اسرائيل» وبقية الاجزاء اللبنانية .

٤ — حاجة اسرائيل للمياه المتوفرة في جنوب لبنان ، وبالتالي امكانية مشاركتها للجنوب في مياهه على الاقل ان لم تتمكن في الاستيلاء عليها كليا . مما يعطيها امكانية حل جزء من مشكلتها المائية .

٥ — ان طبيعة الوضع السياسي في لبنان ، يضع امام «اسرائيل» مهمة المبادرة لتصفية هذا الوضع في اطار عملية تسوية شاملة لازمة المنطقة وفقا للفهم الاسرائيلي الذي يخلق تزاوجا بين الاهداف السياسية والاقتصادية ، الانية والمستقبلية .

وعلى هذا الاساس يمكن النظر الى الاهداف الاقتصادية الاسرائيلية لعملية الغزو ، والتي نتركز في :

اولا : محاولة الهيمنة الاقتصادية على لبنان ، ومصادرة دوره الاقليمي ، واخضاعه للاقتصاد الاسرائيلي ، عبر تدمير بنيته التحتية ، وجعل لبنان متنفسا لازمات الاقتصاد الاسرائيلي وفي اطار هذا الهدف يؤخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد اللبناني ، وتوترات الصراع الاقليمي «العربي — الاسرائيلي» ، والصراع الداخلي — المحلي ، بين الاطراف والقوى المختلفة ، وهذه العناصر الثلاث ادت الى اضعاف الاقتصاد اللبناني وبنيته ووظيفته ايضا ، فغادرته كثير من الرساميل اللبنانية والاجنبية ، وكثير من الخبرات ، واوقفت بعض المشاريع المرتبطة بالرساميل المغادرة . وقد ادت الظروف المحيطة الى تهميش الدور الاقليمي للاقتصاد اللبناني ، وغدا اقتصادا محليا الى حد ما ، وقد يضاف عامل اخر مهم في التأثير على الوضع الاقتصادي اللبناني ، وهو الوضع المتأزم الذي يعيشه الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، والذي ينضوي لبنان تحت لوائه .

ثانيا : طموح «اسرائيل» الى لعب دور لبنان الاقتصادي الاقليمي في المنطقة ، بعد الهيمنة عليه وجعله نافذة المرور الاسرائيلي الى الاسواق والخدمات العربية ، لاسيما وان اسرائيل تمتلك من الخبرات والامكانيات الاستثمارية الكبيرة ، اضافة لتلك التي يمكن ان تأتي من مصادر التمويل في الغرب ومن الجاليات اليهودية التي تطمح بالهيمنة الاقتصادية والسياسية على المنطقة ، واحكام القبضة عليها .

ثالثا : تسوية العلاقات الاقتصادية بين الكيان الصهيوني ولبنان في اطار التسوية الاقتصادية التي تسعى السياسة الاسرائيلية الى القيام بها ، بعد الخطوات التي بدأها عربيا النظام المصري في السير بخط التسوية الاسرائيلية — الامريكية في كامب ديفيد ، وما تلا المعاهدة المصرية — الاسرائيلية من «تطبيع» للعلاقات الاقتصادية بين البلدين .

وفي ظل الغزو الاسرائيلي قامت اسرائيل باغراق السوق اللبناني بالمنتجات والسلع الاسرائيلية في اطار خلق ارضية للتعامل الاقتصادي مع الجمهور اللبناني والدولة اللبنانية .

وفي نطاق الاهداف الاسرائيلية المرافقة للغزو الاسرائيلي الاقتصادي للبنان . حذر وزير الاقتصاد الوطني اللبناني ابراهيم حلاوي عبر حديث متلفز ، من الاهداف الاسرائيلية واعلن : «ان هذا الغزو وما يرافقه من ترتيبات اسرائيلية هدفه : تدمير الاقتصاد اللبناني ، واحتلال موقع لبنان الاقتصادي في المنطقة . اضافة الى ان تل ابيب تهدف الى حل مشاكلها الاقتصادية ومشاكل العمل في اسرائيل من خلال استمرار الغزو وتوسيع اطره»«٦»

لقد وسع الغزو الاسرائيلي الجديد للبنان ، ما كانت اسرائيل قد بدأته من علاقات اقتصادية مع جنوب لبنان بعد اجتياح ١٩٧٨ ، والذي اقتصر آنذاك

لبنان بمختلف فئاته ومناطقه ضحية للغزو الاقتصادي الاسرائيلي